فعاليات وطنية: كلمة الملك بمناسبة العام الدراسي تعكس اهتماما بالتعليم وصناعة المستقبل

أكد عدد من الفعاليات الوطنية بالكلمة السامية التي وجهها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بمناسبة بدء العام الدراسي والأكاديمي الجديد 2026-2027، مؤكدين أن مضامينها جسدت اهتمام جلالته الكبير بالتعليم والطلبة والمعلمين، وحرصه الدائم على توفير البيئة التعليمية الآمنة والمحفزة على التفوق والإنجاز.

وأكدوا أن إشادة جلالة الملك المعظم بجهود الهيئات الإدارية والتعليمية والفنية، وأولياء الأمور، تعكس التقدير الملكي للدور الذي اضطلعت به مختلف مكونات المنظومة التعليمية خلال الفترة الاستثنائية الماضية، التي شهدت تفعيل نظام التعلم عن بعد حفاظًا على سلامة الطلبة واستمرارية العملية التعليمية.

حيث أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، أن العام الدراسي الجديد هو بداية لصفحة جديدة من العطاء والجد والاجتهاد، واستثمار في مستقبل الوطن وأبنائه، إذ أن التعليم هو حجر الأساس في بناء الإنسان، وفي تحقيق تطلعات مملكة البحرين نحو مزيد من التقدم والازدهار.

○ أحمد المسلم.

○ علي الصالح.

○ عادل العسومي.

○ وليد الدوسري.

○ د. حسن بوخماس.

○ د. علي النعيمي.

○ د. جميلة السلمان.

○ حسن إبراهيم.

○ د. منير سرور.

○ مريم الصائغ.

○ د. فيصل الغرير.

○ حنان فردان.

اشادوا بالإجراءات الحكومية التي أسهمت في استمرار العملية التعليمية

وأشاد بمضامين الكلمة الملكية السامية التي جاءت لتؤكد مكانة التعليم كأولوية وطنية عليا، وما تضمنته الكلمة من رسائل وطنية وتربوية رفيعة حول أهمية ترسيخ قيم الانتماء والمواطنة، وتطوير المناهج بما يواكب متطلبات العصر، والعناية بالمعلم باعتباره الركيزة الأساسية في العملية التعليمية.

كما أشاد بدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للقطاع التعليمي، ومتابعة سموه المستمرة، وتوجيهاته المتواصلة بتوفير أفضل البيئات التعليمية، وتطوير البنية التحتية للمدارس، ودعم برامج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في التعليم، التي جعلت من التعليم البحريني نموذجًا يحتذى به.

ومن جانبه، أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أن الكلمة السامية تجسد الاهتمام الملكي السامي والدعم المتواصل لاستدامة العملية التعليمية، ومواصلة التحصيل الدراسي، وفق أحدث طرائق التدريس المعتمدة، معربًا عن الاعتزاز والفخر بما يحظى به القطاع التعليمي من دعم ورعاية من لدن جلالة الملك المعظم.

وأشار إلى أن الكلمة السامية لجلالة الملك المعظم، تشكل حافزًا ودافعًا للطلبة والهيئات الإدارية والتعليمية، من أجل مواصلة الجهود المتميزة التي تعزز النجاحات والإنجازات التربوية والتعليمية، مشيدًا باستمرار العملية التعليمية خلال العام الدراسي الماضي من دون انقطاع، رغم ما تعرضت له مملكة البحرين من اعتداءات إيرانية آثمة امتدت لتطال المنشآت المدنية، والمرافق الحيوية، الأمر الذي تطلب الحفاظ على سلامة الجميع من خلال تفعيل نظام التعلم عن بُعد.

ولفت إلى أن استمرار التعلم عن بُعد، من خلال توظيف الأنظمة الحديثة وتعزيز التعليم عبر البوابة التعليمية، يُعد امتدادًا للنجاح الذي يتحقق من خلال مشروع جلالة الملك لمدارس المستقبل، الذي انطلق في عام 2005 بمبادرة من لدن جلالة الملك المعظّم، وأسهم في إحداث نقلة نوعية ومتميزة في مجال التمكين الرقمي، وتعزيز التواصل الإيجابي بين الطلبة والمعلمين.

ومن جهته، أكدت لجنة الخدمات بمجلس الشورى برئاسة الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان، أن مضامين الكلمة السامية، تجسد ما يحظى به قطاع التربية والتعليم من اهتمام ملكي راسخ، انطلاقًا من الإيمان العميق بأن التعليم هو الأساس الذي تبنى عليه المجتمعات، وبه ترتقي الأوطان وتتقدم، مضيفةً أن كلمة جلالة الملك المعظم لأبنائه الطلبة والطالبات مع بداية كل عام دراسي جديد، تؤكد أن الاستثمار في الإنسان وتعليمه يشكل نهجًا وطنيًا ثابتًا، وركيزة لكل نجاح تحققه مملكة البحرين.

وأوضحت اللجنة أن إشادة جلالة الملك المعظم بجهود الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والتي أسهمت في ضمان استمرار العملية التعليمية خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها المملكة جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة، تمثل حافزًا للجميع من أجل مواصلة العمل على تطوير المنظومتين التشريعية والتنفيذية التي تسهم في صون التحصيل العلمي للطلبة، وضمان عدم انقطاع مسيرتهم التعليمية.

وفي نفس الوقت، أعرب عادل بن عبد الرحمن العسومي عضو مجلس الشورى، عن بالغ إشادته وعظيم تقديره للتوجيهات الحكيمة بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، والمكانة المحورية للتعليم كأساس للتقدم، والاعتزاز بالهوية الوطنية، وتطوير المناهج بما يتماشى مع متطلبات العصر، والعناية بالمعلم باعتباره حجر الزاوية في العملية التعليمية، وتعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة.

وأشاد بدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للقطاع التربوي والتعليمي، مشيرا إلى أن متابعة سموه المستمرة وتوجيهاته بتطوير البنية التحتية للمدارس، والتحول الرقمي، ودعم برامج التعليم النوعي، هي التي تدفع بعجلة التعليم إلى الأمام وتواكب تطلعات مملكة البحرين.

وعلى ذات الصعيد، أشاد الدكتور فيصل بن عبدالله الغرير، رئيس مجلس إدارة جمعية العائلة البحرينية، بالكلمة السامية بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، مؤكداً أن مضامينها تعكس ما يحظى به التعليم من أولوية في مسيرة التنمية الوطنية.

وأكد أن توجيهات جلالة الملك المعظم تمثل حافزاً لمواصلة تطوير المنظومة التعليمية، والاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع، بما يسهم في إعداد جيل واعٍ ومتمكن وقادر على مواكبة متطلبات المستقبل.

وأشار إلى أن الكلمة السامية حملت رسالة وطنية تؤكد أهمية مواصلة العمل بروح المسؤولية والانتماء، وترسيخ قيم الجد والاجتهاد والتميز، متمنياً للطلبة والهيئات التعليمية عاماً دراسياً حافلاً بالنجاح والإنجاز.

ومن جهته، أكد الدكتور علي بن ماجد النعيمي، عضو مجلس النواب أن مضامين الكلمة الملكية تجسد الرؤية الراسخة لجلالته تجاه التعليم باعتباره أحد أهم روافع التنمية الوطنية وأساسًا في بناء الإنسان البحريني وصناعة المستقبل.

وأكد النعيمي أن توجيهات جلالة الملك المعظم تحمل رسائل عميقة إلى الأسرة التعليمية والطلبة وأولياء الأمور، وتؤكد أن مسيرة التعليم في مملكة البحرين تمضي بثقة وثبات، مستندة إلى إرادة وطنية راسخة ورؤية واضحة تستهدف الارتقاء بجودة التعليم، وتعزيز قدرته على مواكبة المتغيرات وصناعة أجيال تمتلك أدوات المعرفة والابتكار.

وعلى ذات الصعيد، أكد النائب الدكتور منير سرور أن الكلمة السامية تعبر عن حرص جلالته على استدامة العملية التعليمية وتأدية رسالتها في مختلف الظروف، باعتبار التعليم أحد المرتكزات الأساسية لبناء الإنسان ومستقبل الوطن.

ولفت د. سرور إلى أن الرعاية التي يوليها جلالته للعملية التربوية، وحرصه على مخاطبة الطلبة والمربين مع بداية العام الدراسي، يؤكدان المكانة المهمة التي يحتلها قطاع التعليم في الرؤية الملكية، ودوره المحوري في عملية النهوض والتنمية، مشيراً إلى تأكيد جلالته أهمية التفوق والإنجاز لأبنائنا الطلبة، وهو ما يتطلب توفير بيئة تعليمية خلاقة ومستقرة ومحفزة على الإبداع.

ومن جانبه، أكد النائب حسن إبراهيم حسن أن الكلمة السامية حملت مضامين وطنية وتربوية مهمة، عكست حرص جلالته على مسيرة التعليم باعتبارها ركيزة أساسية في بناء مستقبل مملكة البحرين وتعزيز قدرات أبنائها.

وأشار إلى أن تأكيد جلالة الملك المعظم لعودة الجميع إلى النظام الحضوري في مختلف المؤسسات التعليمية يمثل محطة مهمة لاستئناف المسيرة التعليمية بصورة طبيعية، بعد الظروف الاستثنائية التي مرت بها المملكة، مثمنًا ما تضمنته الكلمة السامية من إشادة بالإجراءات الحكيمة التي اتخذتها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي أسهمت في استمرار العملية التعليمية وحماية التحصيل الدراسي للطلبة من الانقطاع.

كما أكدت النائب حنان فردان ان الكلمة السامية تمثل رؤية ملكية ملهمة وخريطة طريق واضحة لمواصلة مسيرة التطوير والتميز في قطاع التعليم، وتعزيز روح المسؤولية والطموح لدى الكوادر التربوية والطلبة.

وبينت أن العودة الشاملة إلى نظام التعليم الحضوري في مختلف المؤسسات التعليمية تعكس ما تتمتع به مملكة البحرين من جاهزية مؤسسية وقدرة عالية على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات، مشيدةً بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والتي أسهمت في استمرار العملية التعليمية وصون مكتسبات الطلبة والتحصيل العلمي، وعدم السماح للظروف الاستثنائية بأن تعيق مسيرة التعليم.

بدورهم اكد النواب د. حسن بوخماس ومريم الصائغ ووليد الدوسري أن التوجيهات السديدة التي تضمنتها الكلمة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، أكدت المحور الأساسي الذي ترتكز عليه نهضة الأمم وهو التعليم، وعلى أهمية بناء الإنسان البحريني المعتز بهويته والمسلح بالعلم والمعرفة، مضيفين ان مضامين الكلمة الملكية السامية جاءت لتؤكد دور المعلم المحوري، وأهمية تطوير المناهج ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، والشراكة المجتمعية بين البيت والمدرسة لما فيه مصلحة أبنائنا.

وأعربوا عن خالص الإشادة بدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للقطاع التربوي والتعليمي، ومتابعته المستمرة لتطوير البنية التحتية المدرسية، ودعم برامج التحول الرقمي، وتمكين الطلبة من مهارات المستقبل، باعتبارها الدافع الحقيقي وراء ما نشهده من تطور في مخرجات التعليم.

كما اشادوا بالجهود المخلصة لوزير التربية والتعليم د. محمد بن مبارك جمعة ومنتسبي الوزارة كافة، التي بذلوها للاستعداد لهذا العام، وتهيئة البيئة المدرسية المناسبة لأبنائنا، مهنئين جميع الطلبة والطالبات، والهيئات الإدارية والتعليمية، وأولياء الأمور الكرام في جميع مدارس ومؤسسات مملكة البحرين، بالعام الدراسي الجديد سائلاً المولى عز وجل أن يكون عاماً دراسياً حافلاً بالجد والاجتهاد والتميز ومتمنيا للجميع عاماً دراسياً موفقاً وناجحاً.

أشاد بالمرسوم بقانون وأكد أهميته في ترسيخ الشراكة الاجتماعية

السلوم: «المختار» حلقة وصل مجتمعية تعزز التماسك وتنقل احتياجات الأهالي

أكد النائب أحمد السلوم رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، أن المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون بشأن نظام المحافظات، يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الدور الاجتماعي للمحافظات، وتوسيع قنوات التواصل المباشر مع المواطنين، من خلال إعادة نظام المخاتير بصورة منظمة تراعي احتياجات المجتمع وتطوراته.

وقال السلوم إن المختار يستطيع، في حدود الاختصاصات والمهام التي سيحددها قرار وزير الداخلية، أن يؤدي دورًا مجتمعيًا مهمًا بوصفه حلقة وصل قريبة من الأهالي، تنقل احتياجاتهم وملاحظاتهم إلى المحافظة والجهات المختصة، وتسهم في تعزيز سرعة التعرف على القضايا التي تواجه سكان المناطق، ولا سيما الاحتياجات الاجتماعية والخدمية والحالات التي تتطلب المتابعة والتنسيق.

وأوضح أن قرب المختار من أهالي المنطقة ومعرفته بطبيعتها وتركيبتها الاجتماعي، وتشجيع المبادرات الأهلية، والمحافظة على هوية المناطق وموروثها، والمساهمة في تنظيم التواصل المجتمعي خلال المناسبات والظروف الاستثنائية، فضلًا عن نقل الملاحظات المتعلقة بالمرافق والخدمات العامة إلى الجهات المعنية، من دون أن يتداخل ذلك مع اختصاصات المجالس البلدية أو أعضاء السلطة التشريعية أو الجهات التنفيذية

وأكد السلوم أن النص على تعيين مختار أو أكثر في كل محافظة يمنح مرونة تراعي اختلاف المساحة والكثافة السكانية وطبيعة المناطق، فيما توفر مدة التعيين البالغة أربع سنوات، والقابلة للتجديد، قدرًا من الاستقرار والاستمرارية اللازمة لبناء علاقة وثيقة مع الأهالي ومتابعة احتياجاتهم بصورة منتظمة.

وأضاف أن الشروط التي حددها المرسوم بقانون فيمن يُعيَّن مختارًا، ومن بينها ألا يقل سنه عن أربعين سنة ميلادية، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة ومتمتعًا بكافة حقوقه المدنية والسياسية، تعكس الحرص على إسناد هذه المسؤولية إلى شخصيات تتمتع بالنضج والخبرة والقبول المجتمعي والقدرة على تحمل المسؤولية.

وشدد السلوم على أهمية أن يضع القرار المنتظر بشأن اختصاصات المختار ومهامه إطارًا واضحًا لعمله، ويحدد نطاقه الجغرافي وقنوات تعاونه مع المحافظة والجهات الحكومية والمجالس البلدية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن تكامل الأدوار وعدم تداخلها، ويحول نظام المخاتير إلى أداة فاعلة لخدمة المواطنين وتعزيز الشراكة المجتمعية.

وأكد أن نجاح التجربة سيتطلب اختيار شخصيات قريبة من الناس وملمة بشؤون مناطقها، إلى جانب توفير التأهيل والأدوات التنظيمية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، بما يعزز حضور المحافظات بين الأهالي، ويدعم الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ التكافل والتلاحم والاستقرار الاجتماعي.

○ أحمد السلوم.

وزير شؤون مجلس الوزراء يلتقي القائم بأعمال سفير المملكة المتحدة ويؤكد الحرص على تعزيز التعاون

استقبل حمد بن فيصل المالكي وزير شؤون مجلس الوزراء، سايمون مارتن القائم بأعمال سفير المملكة المتحدة الصديقة لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أكد وزير شؤون مجلس الوزراء أهمية العلاقات التي تجمع مملكة البحرين والمملكة المتحدة الصديقة، وما تشهده من تقدم وتطور في ظل ما يربط البلدين الصديقين من علاقات تاريخية وشراكات واتفاقيات مشتركة، مشيرًا إلى الحرص المتبادل على مواصلة البناء على ما تحقق من تعاون مثمر، والدفع بمسارات العمل والتنسيق المشترك نحو آفاق أوسع، بما يسهم في خلق مزيد من الفرص الواعدة، ويحقق الأهداف والمصالح المشتركة.

كما جرى خلال اللقاء استعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.